شدد على أن طهران وحلفاءها «منتصرون وأقوياء»

تركأبادي: إيران وسورية والعراق تنوي توقيع اتفاق تعاون في قطاعات النفط والغاز

موفق محمد

أكد السفير الإيراني لدى دمشق جواد تركأبادي أمس وجود نية لدى بلاده وسورية والعراق لتوقيع اتفاق تعاون ثلاثي في قطاعات النفط والغاز، مشدداً على ثابت موقف بلاده في دعم سورية في مرحلة إعادة الإعمار كما دعمتها في الحرب ضد الإرهاب.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده تركأبادي في مقر السفارة الإيرانية بدمشق لمناسبة الذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، رداً على سؤال حول المرحلة التي وصلت إليها مباحثات توقيع اتفاق ثلاثي بين إيران سورية والعراق في مجال النفط والغاز وخصوصاً في ظل أزمة توفير مشتقات الطاقة التي تمر بها سورية وإن كانت الأيام المقبلة ستشهد فتح الحدود بين البلدان الثلاثة.

وفيما يبدو أنه لمواجهة العقوبات الأميركية ضد سورية وإيران، قال تركأبادي: «نعم هناك ضغوط أميركية وأساليب بلطجة تمارسها أميركا لمنع إيصال ما تحتاجه سورية من الغاز والنفط إليها وهذه الممارسات ازدادت».

وأكد، أن البلدان الثلاثة لديها الإمكانات لتحقيق ذلك وهذا من حقها، وقال: «هناك تفكير جدي بتطوير التواصل والتعاون بين البلدان الثلاثة في مجالات الغاز والنفط وذلك عبر الطرق البرية والسكك الحديدية والجوية وهذه فكرة نافعة وسوف تنفذ».

السفير الإيراني لدى دمشق جواد تركأبادي في مؤتمر صحفي في مقر السفارة الإيرانية بدمشق أمس (سانا)

وأشار تركأبادي إلى الزيارة التي قام بها النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري مؤخراً إلى دمشق واتفاقات التعاون التي تم التوقيع عليها بين البلدين وكذلك الزيارة التي قام بها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم بعد ذلك إلى طهران، معتبراً أن الاتفاقيات التي تم توقيعها توفر وتزيد التعاون الثنائي بين البلدين.

وأوضح أن تكثيف تبادل زيارات المسؤولين في كلا البلدين يأتي بسبب حساسية الظرف الذي نمر به، مؤكداً على ثابت موقف إيران بدعم سورية حكومة وشعباً في عملية إعادة الإعمار التي بدأت رغم أن الحرب لم تنته.

وأشار تركأبادي إلى القمة الثلاثية المرتقبة لرؤساء الدول الضامنة لعملية أستانا، الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان والتي ستعقد في مدينة سوتشي الروسية الخميس المقبل.

وقال: «أستانا هي عملية تشارك بها الأطراف لتسهيل مخرج للأزمة السورية وخفض التوتر في سورية، وسنبقى مستمرين فيها»، مشيراً إلى مسارات أخرى لحل الأزمة مثل جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة ومسار سوتشي.

وشدد السفير الإيراني على أن «إيران لا تعتدي على أحد، ولن تقبل العدوان على أحد، وتحترم الحدود وتطالب الآخرين باحترام الحدود»، وأضاف «لذلك نتحالف مع الطيبين الذين يتفقون معنا في هذا التوجه».

ونفى تركأبادي ما يتردد من ادعاءات في تقارير إعلامية عن وجود خلافات بين بلاده وروسيا بشأن مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار في سورية، مشيراً إلى أن الآراء متنوعة وغير متطابقة وهذا «لا يخرب للود قضية»، معتبراً أن المهم هو توحيد الجهود لإيجاد حل للأزمة السورية وضرورة عودة الأمن والاستقرار إلى سورية وسيادة الدولة على كامل أراضيها.

ورداً على سؤال لـ«الوطن»، إن كانت معركة إدلب باتت قريبة مع الأنباء التي تترد عن حشود للجيش العربي السوري وحلفائه في محيط المحافظة قال تركأبادي: «القرار في ذلك يعود للرئيس بشار الأسد والجيش السوري ونحن مع إرادتهما ورغبتهما»، مؤكداً استمرار إيران في تقديم الدعم إلى سورية.

وإن كانت العقوبات الأميركية الجديدة على إيران ستؤثر على مساهمة إيران في إعادة إعمار سورية قال تركأبادي «الحصار مفروض على إيران منذ ٤٠ عاماً، عندما خرجت أميركا من إيران»، لافتاً إلى أن إيران ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أفشلت كل المؤامرات ضدها، وأضاف «لن ينتصروا ولن يحققوا أياً من مآربهم وسوف يفشلون وهذا نحن متيقنين منه وقرارنا ثابت».

وتابع «لا نخافهم بل نراهم يخافون ودليل خوفهم العقوبات التي يفرضونها وسوف يخسرون ونحن وإياكم على طريق النصر».

وشدد السفير الإيراني في دمشق على أن إيران وحلفاءها «منتصرون أقوياء، وإذا كانت الهجمة كبيرة علينا فنحن لا نخافها وسننتصر ونستمر في المسار الذي سرنا عليه».

سكيف: سياسي بامتياز.. ومرعي: يسعى إلى مصادرة الأموال السورية في الخارج

مطالبات بالتصدي لقرار المحكمة الأميركية بخصوص مقتل الصحفية «كولفين»

سيلفا رزوق

اعتبر نقيب المحامين نزار سكيف، أن قرار المحكمة الاتحادية بدائرة كولومبيا في واشنطن بإلزام الحكومة السورية بدفع مبلغ ٣٠٢ مليون دولار كتعويض لمقتل الصحفية الأميركية ماري كولفين، «لا يملك أي قيمة قانونية»، وأنه «قرار سياسي بامتياز».

من جانبه، أشار أمين عام «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة المحامي محمود مرعي، إلى إمكانية رفع دعاوى في دول أوروبية من أسر الضحايا من السوريين تتعلق بالتعويض، وأخرى جزائية لمحاسبة هؤلاء المسؤولين عن جرائمهم بحق المدنيين السوريين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، وصف سكيف القرار الأميركي بـ«اللاقانوني، لأنه لم يؤسس على فكر قانوني، وهو قرار سياسي بامتياز، وشكل من أشكال الضغط السياسي، وهو تحصين ودعم سياسي وقانوني للإرهابيين».

وأشار سكيف إلى أن «الصحفية الأميركية، لم تعلم الحكومة السورية عنها شيئاً، وهي لم تدخل إلى سورية بعلم الجهات التي يجب أن تمنحها موفقة الدخول، وكانت في أماكن الإرهابيين الذين كانت تدعمهم أميركا، لذلك فإن هذا القرار غير صحيح وغير قانوني الاختصاص والولاية. في حال كان هناك خلاف من هذا النوع فهي تخضع لبند الاختصاص المكاني، أي تحت سلطة ووصاية القضاء الوطني السوري».

ولفت سكيف إلى أن الولايات المتحدة تبحث عن حق له لا أسس له لصحفية اخترقت كل الأعراف والقوانين الوطنية السورية والقوانين الدولية، كانت في مكان يسيطر عليه الإرهاب.

وتساءل سكيف عن أدلتهم في مسؤولية الدولة السورية في مقتلها أو وفاتها، حيث كانت لدعم الإرهابيين، وفي بؤرة ساخنة يسيطر عليها الإرهاب، «فلماذا لا يكون الإرهابيون أنفسهم هم من قتلوها».

وأضاف سكيف متسائلاً: من سيطالب بحقوق السوريين والشهداء وحقوق الدولة السورية وهذا التدمير الممنهج من الولايات المتحدة وغير الولايات المتحدة للبنية التحتية السورية؟

وطالب سكيف «بضرورة التحرك واتخاذ إجراء قانوني، حيث ينبغي لوزارة العدل التصدي لهذا القرار بشكل صحيح، أو أن يتم تكليف موثق قانوني للدولة السورية، للطعن بهذه الإجراءات والطعن بإجراءات التبليغ وإجراءات الدعوة كلها، وفي حال تم تبليغ الحكومة السورية بشكل أصولي، ينبغي أن تكلف محامياً للدفاع والرد على هذه القضايا».

وبعد أن وصف سكيف القرار الأميركي بـ«السابقة القضائية الخطرة التي لم تحدث في تاريخ القضاء في العالم»، شدد على أن هذا القرار وغيره من القرارات التي قد تتخذ تهدف إلى سرقة أصول الدولة السورية، «لأن هؤلاء مجموعة من اللصوص وأميركا تريد سرقة أموال السوريين»، وطالب بـ«تعديل قانون الإرهاب وإجازة المحاكم السورية الحكم بالتعويض، لأن هناك عشرات الآلاف من السوريين المتضررين».

وختم سكيف تصريحه بالتأكيد على «خطورة الخطوة الأميركية، التي لو أخذت مفاعيلها سيتراكم عليها قضايا كثيرة جداً، لذلك لا بد من التصدي لها، ونقابة المحامين مستعدة لتقديم خبراتها للمناقشة، والبحث في هذه القضية بشكل دقيق ليتم التصدي لها بشكل منتج لأنها قضية غير مسبوقة».

بدوره، أمين عام «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة، اعتبر في تصريح مماثل لـ«الوطن»، أن القرار الأميركي الذي صدر «مخالف للأصول والقانون، ويحمل طابعاً سياسياً بهدف معاقبة الحكومة السورية، إضافة إلى عدم مسؤولية الحكومة السورية عن حياة الصحفية الأميركية كولفين لأنها دخلت للأراضي السورية من لبنان، وقالت: إنها تسللت من لبنان إلى سورية بدلالة المهربين، إلى مدينة القطيفة ثم إلى محافظة حمص، أي دخلت بطريقة غير مشروعة ومن دون موافقة وعلم الحكومة السورية وأقامت بين المسلحين في بابا عمر في حمص وكانت تبث الرسائل من خلال استوديو لصحيفة الصنداي تايمز ولوكالة الاستخبارات الأميركية».

وأشار مرعي إلى أن القوانين والتشريعات السورية لا تسمح برفع دعاوى بحق مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية وجرائم الحرب لأنها لا تتمتع بالصلاحية العالمية، لكن يمكن رفع دعاوى على الدول والقادة السياسيين والعسكريين لقوات «التحالف الدولي»، الذي تقوده أميركا، والذي ارتكب جرائم حرب وضد الإنسانية بحق المدنيين السوريين في دير الزور والرقة حيث سقط عدد كبير من الضحايا من النساء والأطفال، ويمكن رفع هذه الدعاوى أمام المحاكم في ألمانيا وسويسرا والنرويج والنمسا وبلجيكا وهولاندا حيث تسمح قوانين وتشريعات هذه الدول برفع هذه الدعاوى بموجب الصلاحية العالمية ضد مرتكبي جرائم الحرب على الإنسانية، كما يمكن لآسر الضحايا من السوريين رفع دعاوى مدنية تتعلق بالتعويض ودعاوى جزائية لمحاسبة هؤلاء المسؤولين عن جرائمهم بحق المدنيين السوريين.

وكشف مرعي عن قيام بعض المحامين السوريين في الخارج ومن خلال التعامل مع منظمات ومراكز دولية برفع دعاوى على الحكومة السورية أيضاً، ونبه إلى أن أميركا سوف تنفذ القرار بقوتها المالية والعسكرية، وبنفوذها القوي على العالم، عبر مصادرة الأموال السورية بالخارج، ومن الصعب على الحكومة السورية منع التنفيذ.

عمان تسرع خطوات الانفتاح.. ووفد نيابي أردني رسمي في دمشق

الملك الأردني: ضرورة التوصل إلى حل سياسي يحفظ وحدة سورية

الوطن وكالات

أكد الملك الأردني، عبد الله الثاني، أمس ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحفظ وحدة البلاد أرضاً وشعباً، في وقت تسارعت فيه حركة انفتاح المملكة على سورية مع وصول وفد نيابي أردني إلى دمشق في زيارة هي الثانية خلال ثلاثة أشهر. وخلال لقاء عقده مع إعلاميين ومحللين في قصر الحسينية، شدد ملك الأردن وفق الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة يحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً.

وأكد عبد الله الثاني، حرص بلاده المستمر على «تفعيل العمل العربي المشترك وتوحيد المواقف للتعامل مع التحديات التي تواجه الأمة العربية».

تصريحات الملك عبد الله تأتي بعد إعادة العلاقات بين دمشق وعمان التي بدأت بإعادة فتح معبر «نصيب – جابر» منتصف تشرين أول الماضي ومن ثم زيارة قام بها وفد نيابي أردني إلى دمشق تلتها زيارات عدة لوفود نقابية أردنية إلى سورية، تبعها رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لعمان في دمشق، ودعوات من برلمان المملكة إلى إعادة سورية إلى جامعة الدول العربية، على حين قامت عدة وفود برلمانية ونقابية سورية بزيارات إلى عمان.

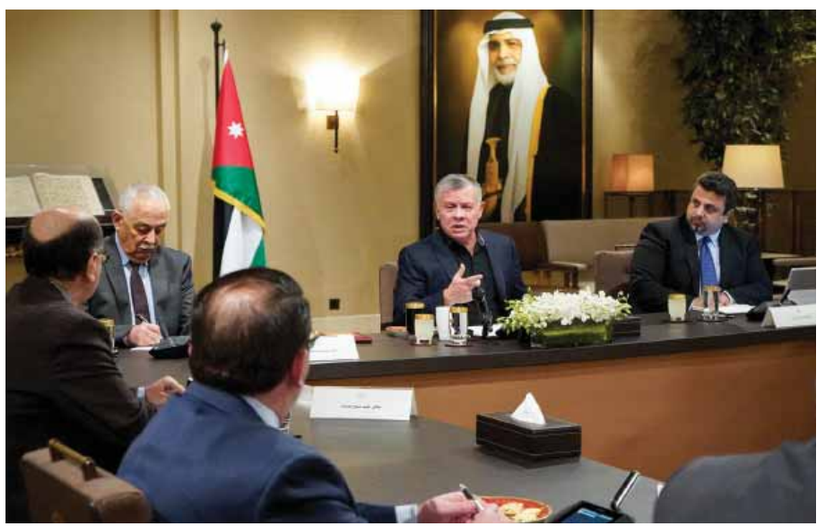

الملك الأردني، عبد الله الثاني في لقاء مع شخصيات إعلامية ومحللين سياسيين في قصر الحسينية بالعاصمة عمان أمس (أ.ف.ب)

وبالترافق مع تصريحات الملك الأردني ذكرت وكالة «عمون» الأردنية للأنباء، أن وفداً نيابياً أردنياً وصل أمس إلى دمشق لعقد مجموعة من اللقاءات السياسية.

وأشارت الوكالة إلى أن النائب قيس زيادين كتب عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أنه وصل مع وفد نيابي رسمي وبرفقة النائب طارق خوري إلى دمشق.

وقال زيادين: إن الوفد سيعقد عدة لقاءات سياسية (حكومية برلمانية) تعود بالمصلحة على البلدين الشقيقين.

وكان وفد نيابي أردني مكون من ٨ نواب زار دمشق في تشرين الثاني من العام الماضي والتقى الرئيس بشار الأسد، واعتبرت أول زيارة رسمية لسورية منذ أكثر من سبع سنوات بعد فتح معبر «نصيب–جابر» الحدودي بين البلدين.

وتشير الزيارة الثانية لوفد برلماني أردني إلى سورية أمس إلى أن عمان تتجه إلى تسريع خطوات الانفتاح على دمشق، رغم دعوات الولايات المتحدة الأميركية حلفائها من الدول العربية إلى وقف هذا الانفتاح وانصياع بعض الدول إلى الأوامر الأميركية.

ويرى مراقبون أن العلاقات بين الأردن وسورية تسير في اتجاه العودة الكاملة، وربما بصورة أكثر زخماً مما كانت عليه قبل اندلاع الأحداث في سورية قبل نحو ثماني سنوات.

وكان رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة وجه، قبل نحو أسبوعين، دعوة رسمية إلى نظيره رئيس مجلس الشعب، حمودة صباغ، للمشاركة في أعمال «المؤتمر التاسع والعشرين لاتحاد البرلمانيين العرب»، والذي سيعقد في العاصمة عمّان، مطلع آذار المقبل.

واعتبر الطراونة حينها أن دعوته صباغ، تأتي نظراً «لأهمية التنسيق والتعاون بين الأردن وسورية»، و«لوجود مصلحة لكلا الطرفين».

وأول من أمس، قال القائم بالأعمال في السفارة السورية في الأردن، أيمن علوش، وفق وكالة «عمون»: «أنا ممتن لوجودي في الأردن، ولم ألمس في السنوات الأربعة التي قضيتها هنا إلا الحب والحرص على سورية»، وبين أن العلاقات الأردنية السورية تسير بشكل إيجابي جيد.

وأوضح، أنه خلال زيارة الوفد البرلماني الأردني إلى سورية، قال الرئيس بشار الأسد حينها «إننا لا ننظر للوراء»، وجاء الرد من الأردن بالطريقة المناسبة.

وكشف علوش عن رغبة أردنية حقيقية لعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، إضافة إلى إرادة شعبية كبيرة لذلك، وأكد أن قوة سورية تمنح القوة للأردن، وقوة الأردن تمنح القوة لسورية.

وأكد حرص سورية على علاقات جيدة مع الأردن، مشيراً إلى أن «المناخ ليس سهلاً، والأردن ليس من السهل أن تكون عناوينه واضحة مثل ما يريده المتابعون أو تريده سورية لأن هناك ظروف تحكم ذلك».

قولاً واحداً

بين تثبيت الانتصار.. والانزلاق نحو الانفجار

رفعت البدوي

التفاهم الروسي - الإيراني على أولويات الملف السوري، وصل إلى مرحلة متقدمة، رغم وجود بعض التباين بين الجانبين في تنفيذ آليات المراحل.

أحد سفراء روسيا في الشرق الأوسط قال، ضمن حلقة حوارية ضيقة، إن سياسة بلاده، ومنذ تدخلها في سورية، تركزت على تعزيز المصالحات والتسويات وإيجاد مناطق خفض التوتر، وتنفيذ الأهداف الأساسية التي تعزز دور الدولة السورية، ومنها القضاء على الإرهاب بأقل الخسائر الممكنة، معتبراً أنه في بعض الأحيان كان لا بد لروسيا من استعمال قواتها العسكرية نظراً لخطورة وجود بؤر إرهابية شكلت وما تزال تشكل تهديداً مباشراً، ليس على الدولة السورية ووحدة أراضيها فحسب، وإنما على المنطقة برمتها وصولاً إلى روسيا نفسها.

يضيف السفير الروسي قائلاً: أنتم تشهدون على تحسن الأوضاع في سورية واستعادة سيطرة الجيش العربي السوري على معظم التراب السوري، وتحريره من قبضة الإرهاب الذي كان منتشراً على مساحات واسعة، وإن كان ذلك تم بمساعدة روسيا فإنما الفضل في إنجاح هذا الأمر يعود إلى بسالة الجيش العربي السوري والحلفاء في تصميمهم على خوض أشرس المعارك، ونحن نشهد على ذلك.

يضيف السفير الروسي: لقد أنجز الكثير ولم يبق إلا القليل، وإن استعادة كامل التراب السوري والإعلان عن سيطرة الجيش العربي السوري على كامل مساحة سورية، بات مسألة وقت وفي متناول اليد، وإن الأمور ماضية بشكل مرض في معالجة الأوضاع في إدلب وشرق الفرات، حيث لا بد من إيجاد قواسم مشتركة بين عدة جهات، أي بين الدولة السورية وتركيا مشدداً على أن الأولوية تبقى دائماً لإعادة سيادة الدولة السورية في هذه المناطق وعلى كل خريطة سورية.

ولدى سؤال السفير الروسي عن وجود تباين بين إيران وروسيا في سورية، خصوصاً لجهة مراعاة العدو الإسرائيلي في تنفيذ غاراته على سورية، نفى السفير وجود تباين بين روسيا وإيران حول سورية، لافتاً إلى أن هناك تعاوناً كاملاً بين الدولتين، لكن هذا لا يعني التطابق مئة بالمئة في المواقف لأن لكل مرحلة ظروفها، موضحاً أن موسكو ليست من ضمن محور المقاومة، ومشيراً إلى أن هناك مبالغة في الحديث عن مراعاة بلاده لأمن إسرائيل، «لأن روسيا تريد توفير الأمن للجميع، بالدرجة الأولى لسورية ولكل الجوار، بما في ذلك إسرائيل».

وختم السفير الروسي بالقول إن قرار الانسحاب الأميركي من سورية جاء نتيجة طبيعية، لأن المشروع الأميركي في سورية الذي كان يستعمل الإرهاب لخدمة أهدافه سقط. أما الآن، وبعد صمود سورية ونجاح جيشها بتحرير معظم الأرض السورية من الإرهاب والقضاء على بؤره في سورية، فكان لا بد للأميركي من إعلان انسحابه من سورية ومن كل المناطق والدول التي استعمل الإرهاب فيها واجهة لتنفيذ أجندته. فمثلاً، ها هو الأميركي، ونتيجة الخسائر البشرية الفادحة في أفغانستان، قرر اللجوء إلى عقد اتفاق مع طالبان والانسحاب تدريجياً من ذاك البلد.

تبقى إسرائيل نقطة الخلاف بين روسيا وإيران، فروسيا تريد تأمين مصالح الجميع على أساس رابح رابح، أما إسرائيل بالنسبة لسورية ومحور المقاومة فهي كيان غاصب محتل لفلسطين العربية، وهي شر مطلق ورأس الحية السامة.

صحيح أن المسار الروسي في سورية أثمر تقدماً ملحوظاً لمصلحة الدولة السورية، إلا أن إيران وحزب الله، والجيش العربي السوري، في نيتهم ترجمة هذا التقدم بانتصار يتوج بقرار حاسم يمنع العدو الإسرائيلي من استمرار استباحة طائراته الحربية للأجواء اللبنانية لتنفيذ اعتداءاته الجوية منها على سورية.

الكلام الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فسّر على مستوى الرأي العام، وخاصة الرأي العام اللبناني، وكأنه يقول «لقد طفح الكيل وأعذر من أنذر ولا يمكننا السكوت عن ذلك بعد اليوم».

روسيا المتهمة بمراعاة إسرائيل وبغض الطرف، تبلغت الرسالة، فأرسلت إلى العدو الإسرائيلي مساعد وزير الخارجية الروسي للشؤون الإسرائيلية سيرغي فرشينين والمبعوث الشخصي للرئيس الروسي ألكسندر لافرنتييف برسالة روسية حازمة مفادها ضرورة وقف الغارات الإسرائيلية على سورية، وأن روسيا لا يمكنها مراعاة إسرائيل بعد اليوم، لأن ذلك من شأنه أن يستجلب رداً قاسيا من جانب سورية ومحور المقاومة، وهذا الأمر سيؤدي إلى تفجير الأوضاع في المنطقة على نطاق واسع، بشكل يلحق الضرر البالغ بإنجازات روسيا في المنطقة، وهذا الأمر لن نسمح بحدوثه مطلقاً.

التحذير الروسي إلى العدو الإسرائيلي انسحب على الجانب التركي، حيث أبلغ أردوغان، الذي تخلف عن وعده بتنفيذ بنود أستانا، أن تطهير منطقة إدلب من الإرهاب واستعادة منطقة شرق الفرات إلى كنف الدولة السورية أمر واقع لا محالة، وذلك بعد تلمس أجواء اتفاق بين الكرد والدولة السورية برعاية روسية.

الاجتماع المنتظر بين بوتين وأردوغان وروحاني في منتصف الشهر الجاري، سيكون حاسماً لجهة التزام أردوغان بقواعد الاشتباك حسب الروزنامة الروسية الإيرانية السورية. وبحسب بعض المطلعين فإن الاتصال بين تركيا وسورية للتنسيق الأمني بوساطة روسية إيرانية مشتركة، بات أمراً واقعاً ولا مفر منه.

الرئيس التركي أردوغان أعلن أن التواصل الأمني مع سورية، أضحى أمراً قائماً، في إشارة إلى التزامه المسار الروسي الذي بدوره ضمن الاتفاق بين الكرد والدولة السورية، خصوصاً لجهة إشراك الكرد باللجنة الدستورية المزمع تشكيلها، لكن من دون شروط كردية مسبقة.

أردوغان قرأ الرسالة الروسية الموجهة للعدو الإسرائيلي وفهم محتواها، ومما لا شك فيه أن أردوغان البراغماتي بات أكثر قناعة أن لا تعويل على الأميركي بعد الانسحاب، وان المصلحة التركية في إدراك معنى الرسالة الروسية ومضمونها بأن إدلب والشمال السوري عائد إلى كنف الدولة السورية، إما بتجديد تفعيل اتفاق أضنة دون تعديلات وإما بالعملية الجراحية العسكرية الدقيقة والمدروسة.

أردوغان بات خبيراً في ترجمة التصميم الروسي الإيراني السوري، ولا شك أنه أدرك ثمن عواقب القيام بأي مغامرة غير محسوبة، وبات يفضل الوقوف عند الحدود المرسومة.

سورية أمام مرحلة ما بعد الإرهاب وقواعد جديدة ستصرف بالانتصار، فهل يلتزم العدو الإسرائيلي بقواعد النصر السوري.. أم أنه سيختار المغامرة لتغيير القواعد؟

لم يعد العدو الإسرائيلي يملك ترف الخيارات، وان خياراته ومساحاته الجوية أضحت ضيقة، وما علينا سوى الانتظار بين تثبيت الانتصار.. أو الانزلاق نحو الانفجار.

ماجد الفطيم
MAJID AL FUTTAIM

ماجد الفطيم: مشروع «خمس شامات»

دمشق– سورية– ٦ فبراير– ٢٠١٩: أعلنت «ماجد الفطيم» أنها استحصلت مؤخراً على الموافقات الخاصة بالبدء بتنفيذ بعض مرافق البنى التحتية الضرورية لتطوير مشروع «خمس شامات» في منطقة الصبورة غربي مدينة دمشق.

وبناء عليه تتمكن الشركة لاحقاً– على نفقتها الخاصة وتبعاً لاستحصالها على الموافقات اللازمة– من استكمال أعمال البنى التحتية المتعلقة بزراعة وتنسيق وتشجير واجهة المشروع على طرفي أوتوستراد دمشق– بيروت الدولي، إضافة إلى أعمال الربط الطرقي للمشروع مع الأوتوستراد والعقدة الطرقية للمحلق الشمالي.

وأعلنت «ماجد الفطيم» بأنه مع انطلاق أعمال البنى التحتية، تأمل الشركة في أن تساهم الأجواء الإيجابية السائدة في تذليل الصعوبات التي لا تزال تشكل عائقاً أمام استيراد المواد الضرورية لتطوير مشروعها بمواصفاته العالمية، وتحول دون إجراء التحويلات المالية اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريع بحجم مشروع «خمس شامات».